النهار ١٤ تموز ٢٠٢٠

قضايا

مأزق الحياد الميثاقيّ

الأب صلاح أبوجوده اليسوعي
أستاذ في جامعة القدّيس يوسف

"استيقظوا أيّها الناس! اجتمعوا معًا لتواجهوا بكلّ قواكم مَن يدمّرون السلام! كفاكم تفكيرًا وحلولاً وخطبًا وحيادًا. سيروا إلى الأمام في مواجهة عدوّ الإنسانيّة"

(أوغست فريدريش كيلنِر)

ما لم تتمّ صياغة مبدأ الحياد بذهنيّة وطنيّة جديدة مختلفة عن الذهنيّة الميثاقيّة، لكيما تُرسم سياسةُ الدولة الخارجيّة وتُضبط علاقات الأطراف الداخليّة بالخارج في ضوئه، بمعزلٍ عن الأوضاع الإقليميّة والدوليّة وتقلّباتها، فلن يكون أيّ تفاهم داخليّ و/أو خارجيّ على تحييد البلاد إلاّ تسوية ملتبسة وهشّة ومؤقّتة. ذلك أنّ البحث عن الحياد انطلاقًا من الميثاق الذي يقوم على رؤية إلى البلاد توفيقيّة أو توازنيّة، لا توحيديّة، يفترض مسبقًا تغليب ثمّة نظرة معيّنة إلى لبنان ومصالحه ليست محطّ إجماع كلّ الأفرقاء الأساسيّين على الساحة الداخليّة. فالأطراف التي ترى في الحياد ضرورة بالغة في ظلّ ظروف إقليميّة ومحليّة متفاقمة بغية تجنيب البلاد مخاطر داهمة، ترى فيه أطراف أخرى انحيازًا إلى

سياسات خارجيّة أو مسعى لإضعاف مكتسباتها التي ساهمت تلك الظروف نفسها في تحقيقها. لذا، يتحوّل البحث عن الحياد، في نهاية الأمر، إلى مجرّد صيغة وسطيّة تنقذ البلاد من حرب أهليّة أو انهيار اقتصاديّ، وليس صيغة تُقدّم الحياد فلسفةً تعتنقها الدولة.

وبكلام آخر، ما دام أساس الميثاق نفسه يقوم على خلق توازنٍ برغماتيّ الطابع بين توجّهات خارجيّة وسياسيّة وثقافيّة مختلفة تمثّلها قيادات الطوائف والمذاهب – توازن يفتقر إلى ثقافة وطنيّة واضحة المعالم تهدف إلى تحقيق انصهارٍ وطنيّ فعليّ وتدريجيّ في ظلّ نظام حكمٍ يزداد ديموقراطيّةً– فإنّ كلّ صيغةٍ حياديّة ستبقى انعكاسًا لهذا التوازن الغامض والضعيف الذي أنتج نظام حكم لا يمكن إلاّ أن يكون مأزومًا بسبب غياب الرؤية الوطنيّة الواحدة.

يتحقّق الحياد الميثاقيّ، من الناحية البرغماتيّة، بفضل سلطة وسطيّة تتكوّن إمّا من أصحاب "النوايا الحسنة" الذين يلاقون قبول كلّ الأطراف الأساسيّة، أو من مرجعيّات طائفيّة رئيسيّة تضمن التوازن في الحكم، وتنجح في إيجاد صيغة تُخفِّف من شدّة وقع تأثيرات تطوّرات الخارج السلبيّة في الداخل، وتوفِّر داخليًّا توافق الحدّ الأدنى لإبقاء صيغة العيش معًا على قيد الحياة، من خلال ترويج شعار "اللاغالب واللامغلوب" أو ما يشبهه؛ فتبقى الأسباب التي أدَّت إلى الأزمة حيَّة، ولكن غير متّأجّجة. وتكفي نظرة خاطفة إلى بعض محطّات تاريخ الحياد الميثاقيّ لإبراز عناصر هذا المأزق المستمرّ.

لقد افترض الاستقلال الميثاقيّ حيادًا سلبيًّا عبّر عنه جورج نقّاش بجملته الشهيرة: "رفضان لا يؤسّسان أمّة"، أي رفض الوصاية الفرنسيّة ورفض الانصهار بالكيان السوريّ. والحياد السلبيّ يعني السعي الدائم للحفاظ على توازن التناقضات التي تكوّن المشهد السياسيّ. فقد بقيت توجّهات قيادات الطوائف الرئيسيّة القوميّة والوطنيّة والثقافيّة على تباعدها؛ وبالتالي، كان توازن التناقضات عرضة ليسقط عند أوّل تغيير كبير داخليّ أو خارجيّ. وهكذا، على سبيل المثال، أدّى إعلان الوحدة بين مصر وسوريا العام ١٩٥٨، إلى اندلاع مظاهرات في مناطق لبنانيّة كثيرة ذات غالبيّة مسلمة تأييدًا لحركة الوحدة العربيّة بقيادة عبد الناصر، وبدأت تظهر بوادر حرب أهليّة رافقها خطر تدخّل الجمهوريّة العربيّة المتّحدة العسكريّ، وهو خطر تمّ إبعاده من خلال تدخّل مارينز الولايات المتّحدة الأميركيّة بطلب من الرئيس شمعون. لقد اتّضح ضعف الحياد الميثاقيّ: فقسم من القيادات الطائفيّة طالبت بالالتحاق بالوحدة العربيّة، وقسم آخر آثر الاحتماء بقوّة أجنبيّة لإقصاء ما بدا له خطرًا مميتًا

للكيان اللبنانيّ. أمّا المخرج الوحيد فكان إعادة تفعيل الحياد الميثاقيّ من خلال إنشاء توازن جديد في السلطة في ظلّ حكم الرئيس فؤاد شهاب، تمثّل بحكومة وحدة وطنيّة ضمّت ممثّلين عن المطالبين بالوحدة العربيّة والرافضين لها، تبعها انسحاب المارينز، والطلب إلى مجلس الأمن الدوليّ إلغاء الشكوى التي تقدّمت بها الحكومة اللبنانيّة أثناء حكم الرئيس شمعون بحقّ الجمهوريّة العربيّة المتّحدة، وتجاهل مبدأ أيزنهاور القائل بإمكانيّة أيّ دولة أن تطلب مساعدة اقتصاديّة أو عسكريّة من الولايات المتّحدة الأميركيّة في حال تعرّضت إلى تهديد خارجيّ، فضلاً عن تبنّي قضايا العالم العربيّ.

أعاد هذا الحياد الميثاقيّ الأمن إلى البلاد، ووفّر لها بعض الهدوء السياسيّ، وبوجه خاصّ بعد انفصال سوريا عن الجمهوريّة العربيّة المتّحدة. وساهمت إصلاحات الرئيس شهاب الاجتماعيّة وسياسته تجاه مصر في تعزيز السلم الأهليّ، وأدّى الانفتاح على بلدان الخليج إلى نهضة اقتصاديّة مهمّة. ولكن، بالعمق، بقيت التباينات الميثاقيّة ملازمة صيغة هذا الحياد الذي سجّل نجاحًا نسبيًّا، وبقيت البلاد، بالتالي، عرضت لتهتزّ مرّة أخرى بسبب الأزمات الخارجيّة وتشابكها مع التعقيدات الداخليّة. فبرزت بوادر أزمة جديدة بسبب طريقة التعامل مع القضيّة الفلسطينيّة، تداخلت بها مطالب مرجعيّات طائفيّة إسلاميّة بتوزيع الوظائف الحكوميّة بشكل عادل بين مختلف الطوائف، وتعديل الدستور بهدف تحقيق توازنٍ بين السلطات الثلاث. فقابلت مرجعيّات طائفيّة مسيحيّة هذه المطالب برفض صريح، معتبرة أنّ صلاحيّات رئيس الجمهورية والمناصب العسكريّة والمدنيّة العامّة التي يشغلها المسيحيّون هي بمثابة ضمانة ديمومة كيان لبنان وحياده. ومع اشتداد الأزمة، أصبح من الصعب التفريق بين المطالب الداخليّة المتّصلة بالمشاركة في الحكم والمسائل الإقليميّة، وفي طليعتها القضيّة الفلسطينيّة والعمل العسكريّ الفلسطينيّ انطلاقًا من جنوب لبنان. لذا، أصبح انفجار الوضع الداخليّ مسألة وقت. ولا يزال المأزق نفسه إلى اليوم مع تغيير في الأطراف الفاعلة داخليًّا وخارجيًّا. لقد فشل الحياد الميثاقيّ، وسيفشل لأنّه برغماتيّ صرف، يقوم على إيجاد توازن قياداتٍ طائفيّة لا رؤية وطنيّة لديها، وعلى سياسة خارجيّة تفتقر إلى تعريف واضح للخير العامّ والمصلحة الوطنيّة، في وسط منطقة ملتهبة بالأزمات المتنوّعة.

ليس من مخرج سحريّ لهذا المأزق الكيانيّ، فالمخرج يبدأ في إرساء أسس قضيّة مشتركة صلبة توحّد اللبنانيّين بمعزلٍ عن الميثاقيّة الطائفيّة، توضع لها معالم ثقافيّة واضحة، وتؤدّي إلى تكوين مبدأ حياديّ يعتنقه اللبنانيّون بصرف النظر عن الظروف الإقليميّة المتغيّرة. وليس ثمّة حاجة إلى البحث

عن تلك القضيّة، فالدستور يتكلّم عليها، وهي إنشاء دولة ديموقراطيّة نزيهة لاطائفيّة، عبَّر عن الشوق إليها الوعي الوطنيّ اللاطائفيّ الذي تجلّى في ١٧ تشرين الأوّل ٢٠١٩. فاللبنانيّون الذين يفكّرون في دولة لبنان من دون خلفيّة طائفيّة كثر، والانتفاضة الشعبيّة العفويّة أظهرت حجمهم. أدركت شريحة كبيرة جدًا من اللبنانيّين أنّ الطائفيّة تهيمن على حياتهم، وتُستخدم أداةً لإفقارهم وذلّهم وقمع حرّياتهم وجرّهم إلى تحالفات خارجيّة لا تخدمهم؛ لقد اختبروا طوال عقود أنّ الطائفيّة انحراف مرضيّ عن الدّين وعن الوطنيّة، إذ تحوّلت عامل يقتل الوطن والمواطن.

يأمل الجميع أن يُوفّق سعاة الخير في التوصّل إلى صيغة حيادٍ ميثاقيّ جديدة تمنع انهيار البلاد ودخولها حالة فوضى لن يكون الخروج منها سهلاً. ولكن، في الوقت نفسه، يأمل الكثير من اللبنانيّين أن تبرز قيادات جديدة من رحم الانتفاضة الشعبيّة، تنادي بحيادٍ يسمح للبنان بأن يكون منارة الديموقراطيّة والعلمانيّة والمواطن الحرّ وحقوق الإنسان في هذا الشرق، وأن تلاقي تلك القيادات الجديدة دعم المرجعيّات المستنيرة التي ترفض أن تكون الطائفيّة إيديولوجيّة جامدة تخنق الإنسان والمجتمع والوطن.